

يفخر بنك البحرين والكويت بإلتزامه بمعايير استثنائية لحوكمة الشركات المتوافقة مع أفضل المعايير الدولية. وتعتبر الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات أساساً لتحقيق أهداف البنك الجوهرية وفي الحفاظ على مكانته الرائدة ضمن القطاع المصرفي المحلي والإقليمي.

رؤية حوكمة الشركات لدى البنك

إن البنك و الشركات التابعة له بالكامل سوف تواصل حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لمليكيهم في البنك و سيظل ذلك دوماً من أولوياته ، وذلك من خلال تطبيق الممارسات المصرفية المهنية الرفيعة. ولن يكتفي البنك بالإلتزام بتطبيق قوانين الدولة والجهات الرقابية فحسب، بما في ذلك دليل المسيطرون الصادر من مصرف البحرين المركزي، بل وسيهتم كذلك بجودة معايير الحوكمة لدى البنك . إن البنك والشركات التابعة له بالكامل ستعمل بشكل دائم لتحقيق أفضل عائد على حقوق الأطراف ذات العلاقة التي تشمل المساهمين والعملاء والموظفين، والمجتمع بشكل عام.

إن مساعي تنفيذ حوكمة الشركات تقع مباشرة على عاتق مجلس إدارة البنك وهي متوافقة مع اللوائح التنظيمية والمتطلبات القانونية في مملكة البحرين وفي الدول التي يمارس البنك فيها أنشطته.

الامتثال للمتطلبات التنظيمية لحوكمة الشركات

يضمن البنك الإلتزام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في هذا الصدد. و قد تأكد البنك من التزام البنك الكامل بهذه المتطلبات هذا العام عن طريق مراجعة هذه المتطلبات.

المبادرات في عام 2021

قام بنك البحرين والكويت بتنفيذ مبادرات في عام 2021 لتنفيذ استراتيجية حوكمة الشركات لديه ومتطلبات أخرى خلال العام كالتالي:

- أنجزت بنجاح عملية تقييم المجلس ولجانته وقدمت بعض التوصيات لتطوير أعمال المجلس و لجانته. وترد التوصيات الرئيسية تحت تقييم المجلس واللجان في هذا التقرير.
- استعرض المجلس أيضاً التوصيات الواردة في تقييمات السنوات الماضية للاطلاع على مراحل الإنجاز من تقييمات السنوات السابقة.
- اعتمد المجلس الإطار الجديد للاستدامة، وشكلت لجنة إدارية ولجان فرعية لوضع/استعراض السياسات والبيانات ذات الصلة. وفوضت لجنة التعيين و المزايا و الحوكمة من قبل المجلس لمتابعة هذه المسائل.
- استعرض المجلس استقلالية السادة أعضاء المجلس من خلال عملية سنوية مع مراعاة المتطلبات التنظيمية، وقرار مجلس الإدارة، فضلاً عن أفضل ممارسات الحوكمة في شأن ذلك.
- تم القيام بثلاث مراحل من الامتثال للمتطلبات الرقابية الخاصة بحوكمة الشركات لضمان الامتثال الكامل، من قبل إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الامتثال وإدارة أمانة الشركات. ولوحظت بعض الأمور المتعلقة بعدم الامتثال كما يلي، وجرى معالجتها خلال العام المنصرم:
 1. المسائل الإجرائية المتعلقة بالإفصاحات المتعلقة بانتخاب مجلس الإدارة، والتي يجب أن تكون أكثر وضوحاً في الدعوة إلى إجراء الانتخابات
 2. تعديلات طفيفة على شروط مرجعية بعض لجان مجلس الإدارة، و جدير بالذكر بأنه حتى لو لم يتم تعديل شروط المرجعية فإن البنك التزم بالمتطلبات الرقابية.
 3. تشكيل لجنة المخاطر ليتم تعديله لزيادة عدد الأعضاء المستقلين ليكونوا ثلاثة أعضاء على الأقل من المستقلين وأغلبية مستقلة وأن يكون رئيس اللجنة مستقلاً.

• تم تعزيز استخدام التكنولوجيا من خلال الإستغناء عن الأوراق بشكل كامل لمجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة بما في ذلك اعتماد التوقيع الإلكتروني على محاضر المجلس وغيرها من الوثائق للبنك والشركات التابعة له المملوكة بالكامل باستخدام النظام الإلكتروني و الحوسبة السحابية.

- تم التأكيد على إعتقاد اللجان الإدارية اجتماعات غير ورقية أيضاً ، باستخدام تكنولوجيا متوفرة لدى البنك.
- تم تطوير وحدة علاقات المستثمرين ضمن دائرة أمانة سر المجموعة وأطلق البنك منصة محدثة لعلاقات المستثمرين مع الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات الدولية لإبقاء جميع المستثمرين على اطلاع على جميع الإفصاحات ذات الصلة.
- تم تعزيز برنامج تطوير أعضاء مجلس الإدارة لتوزيع الدورات على مدار العام مع التركيز على الأمر ذات الصلة باستراتيجية البنك وإدارة المخاطر والاستدامة. ويتضمن التقرير قائمة بجميع الدورات التي أجريت خلال السنة.
- عقدت جلسة من قبل رئيس أمانة سر المجموعة لأعضاء مجلس الإدارة السيدات والمديرات التنفيذيات لدى البنك بعنوان: "مجلس الإدارة وأساسيات حوكمة الشركات" كجزء من برنامج تمكين المرأة في البنك.
- عقد المجلس إجتماعاً خاصاً لمعرفة ما تحقق من الإستراتيجية الحالية وتبادل وجهات النظر بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للاتجاهات العامة للإستراتيجية القادمة. وعقد إجتماع الإستراتيجية للدورة القادمة 2022-2024 في نوفمبر 2021.

بيان قابلية تحمل المخاطر

يتم تحديد قابلية تحمل البنك للمخاطر سنوياً من قبل مجلس الإدارة بهدف موازنة المخاطر مع المتطلبات القانونية وأهداف العمل الإستراتيجية وتخطيط رأس المال. ويلعب مجلس الإدارة دوراً محورياً ورئيسياً في تنفيذ مدى تحمل المخاطر للبنك من خلال توجيه استخدام أشكال مختلفة من التمويل والأسواق الجغرافية للبنك والتمويل وإدارة السيولة. كما يراقب مجلس الإدارة مدى التزام بنك البحرين والكويت ببيان قابلية تحمل المخاطر ويضع التغييرات الضرورية لتحديد التغييرات في الأولويات الإستراتيجية للبنك وبيئة التشغيل وبيان المخاطر.

تُحدد وثائق الرؤية والاستراتيجية السنوية، ومدتها ثلاث سنوات، والسياسات الداخلية للبنك وإطار التفويض والقواعد والمبادئ التوجيهية الإطار العام لقابلية البنك للمخاطر. ويكمل بيان قابلية تحمل المخاطر تلك الوثائق الأساسية من خلال تحديد الاعتبارات الرئيسية لقابلية تحمل البنك للمخاطر وتخفيف المخاطر وتجنب المخاطر.

الغرض من بيان قابلية المخاطر هو توضيح المبادئ العامة للمخاطر في البنك، لزيادة الوعي بالمخاطر عبر المجموعة، وتوجيه الموظفين فيما يتعلق بالسلوك المقبول والسلوك غير المقبول. ويتم تنفيذ بيان قابلية المخاطر من خلال السياسات والإجراءات التشغيلية للبنك ومقاييس المراقبة ونظام الحدود، ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) والضوابط الداخلية. وبالتالي فإن بيان قابلية تحمل المخاطر متضمن في العمليات الأساسية للبنك ويؤثر على عمليات البنك بطريقة شاملة.

يخضع بنك البحرين والكويت للجهات الرقابية والأنظمة التحوطية. تتم مراجعة أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر بالبنك وتنقيحها بشكل مستمر لضمان الامتثال الصارم للوائح في جميع السلطات القضائية التي يعمل من خلالها؛ وكذلك مع ما يحدده البنك على أنه معايير السوق ذات الصلة، والتوصيات وأفضل الممارسات. ينطبق هذا المبدأ أيضاً على إطار عمل البنك لتقبل المخاطر.

تتمثل الأهداف الأساسية لبيان قابلية تحمل المخاطر فيما يلي:

- تقديم تحديد واضح للمخاطر التي يتعرض لها البنك، وتخفيف المخاطر وتجنب المخاطر وتحديد المخاطر بشكل إجمالي. وبشكل بيان قابلية تحمل المخاطر أساساً للتواصل الفعال لإبلاغ الأطراف المعنية الداخلية والخارجية بالمخاطر؛
- زيادة فهم بنك البحرين والكويت للمخاطر المادية وزيادة الوعي بالمخاطر عبر المؤسسة.
- التأثير بشكل إيجابي على ثقافة المخاطر المحددة للبنك.

مخاطر السوق والخزينة

يعتبر التمويل وإدارة الأصول والخصوم وإدارة محفظة الأصول السائلة جزءاً لا يتجزأ من أعمال البنك التجارية.

تتنوع قاعدة التمويل في بنك البحرين والكويت عبر العملات وآجال الاستحقاق والمناطق الجغرافية. يدير البنك بشكل فعال تعرضات المخاطر الناشئة بشكل رئيسي من عدم تطابق تواريخ الاستحقاق بين الأصول (القروض واستثمارات الخزينة) والمطلوبات (الودائع والقروض وحقوق الملكية). يحتفظ البنك بمحفظة سيولة قوية لضمان قدرته على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية، حتى في ظل ظروف السوق الصعبة.

يدير بنك البحرين والكويت مخاطر أسعار الفائدة عن طريق التمويل/الاستثمار في مجموعة من الأصول ذات السعر الثابت والمتغير، ما يسمح للبنك بتوليد أرباح ثابتة والحفاظ على قاعدة رأس المال على المدى الطويل. تُستثمر محفظة السيولة في بنك البحرين والكويت في أصول عالية الجودة، وبذلك، يتحمل بنك البحرين والكويت مخاطر ائتمانية محدودة (مخاطر التخلف عن سداد الائتمان وانتشار المخاطر).

يعمل بنك البحرين والكويت على التخفيف من مخاطر العملة ومعظم مخاطر أسعار الفائدة الناشئة عن عمليات التمويل والإقراض عن طريق التحوط بالمشتقات. يؤدي استخدام المشتقات إلى تعريض بنك البحرين والكويت لمخاطر الائتمان للطرف المقابل ومخاطر السيولة ومخاطر العملة والمخاطر التشغيلية. يستخدم بنك البحرين والكويت اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بالضمانات لإدارة مخاطره تجاه شركاء المشتقات المالية.

يتم وضع المشغلات/ حدود السياسة وفقاً لسياسات وإجراءات المخاطر الداخلية للبنك. يتضمن ذلك المركز المالي المفتوح لصافي العملات الأجنبية وصافي القيمة المعرضة للمخاطر ومخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة (الفجوة وإيقاف خسارة القيمة المعرضة للمخاطر) وغيرها.

الأرباح

تتضمن الأعمال المصرفية قابلية تحمل المخاطر بشكل جيد، حيث يجب أن توفر جميع المعاملات هامشاً معقولاً تعويضاً عن المخاطر التي يتكبدها البنك. يقدم بنك البحرين والكويت التمويل بشروط السوق التنافسية ويهدف إلى تحقيق أرباح مستقرة، ما يتيح للبنك تكوين احتياطات رأسمالية ونمواً عضوياً وعائداً معقولاً على رأس المال على المدى الطويل.

يجب أن توفر عمليات الإقراض، التي تُعد مصدراً رئيسياً لمخاطر الائتمان، عائداً مناسباً لمستوى المخاطر التي تكبدها البنك.

يجب أن تساهم عمليات الخزينة، من خلال التمويل الفعال من حيث التكلفة والإدارة الحكيمة للأصول والخصوم، في العوائد الإجمالية للبنك بما يتماشى مع أهداف العمل المحددة والهدف الأساسي المتمثل في حماية السيولة لدى البنك.

يتم وضع وتحديد أهداف تحقيق الأرباح ومراقبتها على المستوى العالمي ومستوى القسم ووحدة الأعمال.

رأس المال

يُعد إطار عمل إدارة رأس المال المناسب، إلى جانب عملية تقييم ملاءة رأس المال (ICAAP)، جزءاً أساسياً من عمليات بنك البحرين والكويت. يلتزم بنك البحرين والكويت بالحفاظ على وضع رأسمالي قوي قائم على المخاطر.

يُكمل البنك إجراءات ملاءة رأس المال المبنية على المخاطر مع مقياس نسبة الرافعة المالية على أساس الحجم لحماية البنك من المخاطر المتعلقة بالنمو المفرط للميزانية العمومية.

يهدف بنك البحرين والكويت إلى الحفاظ على مركز رأسمالي قوي فيما يتعلق بالتعرض الكلي للمخاطر في جميع الأوقات. يستخدم البنك نهج قائم على المخاطر لتقييم احتياجات رأس المال، بما في ذلك اختبار الضغط، ويمتلك البنك احتياطات قوية لرأس المال بالإضافة إلى الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال.

يجب أن يكون نمو الميزانية العمومية للبنك مستقرًا على المدى الطويل، فيما يتم قبول بعض الاختلافات على المدى المتوسط لمراعاة التغيرات الطبيعية في دورات الأعمال.

تتمثل المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل أساسي في نشاطه الأساسي المتمثل في الإقراض. يمول بنك البحرين والكويت أنشطته من خلال حقوق المساهمين وخدمات التجزئة وودائع الشركات وإصدار السندات في أسواق رأس المال الدولية والاقتران من الأسواق. تتنوع قاعدة التمويل عبر العملات وآجال الاستحقاق والمناطق الجغرافية. يعتمد النموذج التشغيلي لبنك البحرين والكويت على قدرته على الحصول على التمويل بتكلفة مناسبة ما يتيح الإقراض بشروط جذابة لعملائه. كما تعتمد ميزة التمويل في بنك البحرين والكويت على محفظته المالية القوية والدعم القوي من المساهمين.

لدعم عمليات الإقراض والتمويل، يحتفظ البنك بمحفظة من الأصول السائلة. يتمثل الهدف الأساسي للمحفظة السائلة في التأكد من أن البنك قادر على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية حتى في ظل ظروف السوق الصعبة. ويتماشى تكوين محفظة السيولة في البنك مع هذا الهدف.

يحدد بيان قابلية تحمل المخاطر درجة تحمل المخاطر في عمليات بنك البحرين والكويت ضمن قدرة البنك على تحمل المخاطر. تعتبر حدود المخاطر وتقييم ملف المخاطر من العناصر الرئيسية الأخرى في تنفيذ إطار عمل البنك لتقبل المخاطر.

القدرة على تقبل المخاطر محدودة بالموارد المالية وغير المالية التي يمتلكها البنك وتقع في نطاق سيطرته. تم تحديد قابلية تحمل المخاطر في البنك إلى مستوى يقع ضمن نطاق قدرة المخاطر لضمان استمرار تعرض البنك للمخاطر.

تتكون الموارد المالية للبنك من رأس المال المدفوع للبنك والأرباح المستبقاة، إلى جانب وودائع العملاء، الأموال المجمعة من خلال السندات وقروض من المصرف المركزي ومن مؤسسات مالية أخرى. تتمثل الموارد غير المالية في مهارات وكفاءات الموظفين وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والإجراءات الداخلية والأنظمة الرقابية. تعتمد قدرة البنك على تحمل المخاطر على عملية اختيار العملاء الدقيقة ومراجعات التفويض الائتماني الفردي وعملية منح الائتمان الشاملة. لذلك، تساهم الموارد المالية والحكومة القوية في الحفاظ على المركز التنافسي للبنك والمركز المالي القوي والسيولة.

تُستخدم حدود المخاطر لتحديد التفويض الخاص بقابلية تحمل المخاطر لخطوط الأعمال والمحافظة. تم وضع حدود المخاطر الرئيسية ضمن سياسات إدارة المخاطر بالبنك وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. يضع نظام الحد حداً للمستوى المقبول للائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية ضمن قابلية تحمل المخاطر المحددة. تتم مراجعة الوضع الفعلي من خلال حدود المخاطر على مستويات مختلفة (لجنة مخاطر التابعة لمجلس الإدارة، لجنة إدارة المخاطر، لجنة إدارة الأصول والخصوم، الإدارة العليا... إلخ) اعتماداً على طبيعة الحدود وكما هو محدد في سياسات المخاطر ذات الصلة. يتحمل مجلس الإدارة والإدارة العليا المسؤولية الكاملة عن تحديد مدى تقبل البنك للمخاطر، والتي يتم قياسها ومراقبتها على مستوى خطوط الأعمال العمودية في أنشطتها التشغيلية.

يهدف تقييم ملف تعريف المخاطر إلى التأكد من أن ملف مخاطر البنك يقع ضمن حدود المخاطر وبالتالي ضمن قابلية تحمل المخاطر والقدرة على المخاطر. تقييم ملف المخاطر هو تقييم دقيق لمستوى وأنواع تعرض البنك للمخاطر. يشمل التقييم تقييم المخاطر الجوهرية للبنك، مثل الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية.

مخاطر الائتمان

يتعرض بنك البحرين والكويت للمخاطر في المقام الأول في نشاطه الأساسي المتمثل في إقراض الأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة/المتوسطة والحكومات وكيانات القطاع العام والمؤسسات المالية، إلخ. يُعَرَّض الإقراض للبنك لمخاطر الائتمان والتركيز والتغيرات في دورة الأعمال. يتم تحليل كل إقراض بدقة من عدة زوايا (على سبيل المثال: مخاطر التخلف عن السداد والمخاطر المالية والعناية الواجبة للعملاء والمخاطر القانونية ومخاطر العملة وما إلى ذلك) للتأكد من أن قرارات التمويل تستند إلى أسس سليمة. الهدف العام لإدارة مخاطر الائتمان هو الحفاظ على جودة عالية للمحفظة مع تنوع مناسب للمخاطر لتجنب التركيز المفرط للمخاطر. يتم تعيين ومراقبة تصنيف درجة الحساب وحدود تركيز الصناعة وتسعير المخاطر وما إلى ذلك.

السيولة

يحتفظ البنك بمحفظة سيولة قوية. يتمثل الهدف الأساسي لمحفظة السيولة في ضمان قدرة البنك على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية دون انقطاع، حتى في ظل ظروف السوق الصعبة. يحتفظ بنك البحرين والكويت بمحفظة سيولة تضم في غالبيتها أصولاً ذات جودة عالية لدعم عمليات البنك ووضع السيولة. إن امتلاك مركز سيولة قوي يمكننا من القيام بأنشطتنا الأساسية في ظل ظروف السوق الشديدة التوتر دون الحصول على تمويل جديد.

نحن نقوم بتنوع التمويل من حيث العملات وأجال الاستحقاق والأدوات وأنواع المستثمرين لتجنب الاعتماد المفرط على الأسواق الفردية ومصادر التمويل.

تم وضع معايير السيولة بهدف الحفاظ على الحد الأدنى من المستويات وفقاً لتوجيهات الجهات الرقابية.

التنفيذ والمراجعة

تظل المسؤولية الأساسية عن التنفيذ الصحيح لبيان قابلية تحمل المخاطر على عاتق قسم إدارة المخاطر.

تتم مراجعة بيان قابلية تحمل المخاطر سنوياً على الأقل.

بيانات المساهمين

إن أسهم بنك البحرين والكويت مدرجة في بورصة البحرين. وقد أصدر البنك 1,497,909,965 سهماً عادياً بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد مدفوعة بالكامل.

خلال عام 2021، وزع البنك أسهم منحة على مساهميه بنسبة 10 في المائة من رأس المال المدفوع، ما يعادل 10 أسهم لكل 100 سهم، أي ما مجموعه 13,617,363 دينار بحريني وبالتالي، ارتفع رأس مال البنك المدفوع إلى 149,790,997 دينار بحريني مقسوماً على 1,497,909,965 سهماً.

اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي واجتماع الجمعية العامة غير العادية
عُقد اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي (AGM) واجتماع الجمعية العامة غير العادية (EGM) في 24 مارس 2021 عن طريق الاتصال المرئي توكباً مع توجيهات الحكومة الموقرة ووزارة الصحة بشأن إجراءات مكافحة فايروس كورونا المستجد والحد من انتشاره في مملكة البحرين.

المساهمون

اسم المساهم	بلد المنشأ	عدد الأسهم	النسبة المئوية %
المواطنون البحرينيون وجنسيات أخرى	-	326,165,850	21.77%
شركة إثمار القابضة	مملكة البحرين	390,316,394	26.06%
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين	288,685,463	19.27%
- الهيئة العامة لصندوق التقاعد سابقاً	مملكة البحرين	205,180,563	13.70%
- الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية سابقاً	مملكة البحرين	205,180,563	13.70%
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	287,561,695	19.20%

جدول توزيع فئات الأسهم

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة المئوية %
أقل من 1%	328,446,705	2,574	21.93%
1% إلى أقل من 5%	-	-	-
5% إلى أقل من 10%	97,293,575	1	6.50%
10% إلى أقل من 20%	681,853,291	3	45.52%
20% إلى أقل من 50%	390,316,394	1	26.06%
50% فأكثر	-	-	-

واتخذت الجمعية العامة العادية قرارات بشأن البنود المذكورة أدناه بالإضافة إلى الأمور الاعتيادية على جدول أعمال:

1. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح رقم (26) من البيانات المالية تماشياً مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية.

2. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2020م ومدى التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في شأنه.

3. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار مبلغ 552,500 دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2020م.

4. تعيين مدقق حسابات البنك للسنة المالية 2021م بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

5. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 2020/12/31م.

وافقت الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 24 مارس 2021 على ما يلي:

- توصية المجلس إلى الجمعية العامة غير العادية لزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من مبلغ 136,173,633 دينار بحريني مقسم إلى 1,361,736,332 سهم إلى مبلغ 149,790,997 دينار بحريني مقسم إلى 1,497,909,965 سهم وذلك لتوزيع أسهم المنحة.

ويتم نشر النص الكامل لمحاضر اجتماع الجمعية العامة العادية واجتماع الجمعية العامة غير العادية والقرارات المتخذة في الاجتماعين في هذا التقرير السنوي.

الإفصاحات السنوية في اجتماع الجمعية العمومية العادية:

يقدم البنك تقريراً عن حوكمة الشركات إلى الجمعية العمومية سنوياً، يغطي حالة الامتثال للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة وأفضل الممارسات الدولية.

في اجتماع الجمعية العامة العادية، يقوم البنك بالإفصاح عن التفاصيل وتقديم التقارير للمساهمين بموجب نموذج الإفصاح العام لكتيب قواعد مصرف البحرين المركزي. تتضمن هذه الإفصاحات إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدققين الخارجيين والإفصاحات الهامة الأخرى كما هو موضح أدناه. كما تم تضمين المبلغ الإجمالي المدفوع للمديرين والإدارة التنفيذية في هذا التقرير السنوي.

بيانات مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة البنك من إثني عشر عضواً يتم تعيينهم و/أو انتخابهم وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي. ويتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء ذوي خلفية وخبرة مهنية عالية. كذلك يتم اختيار أعضاء اللجان التابعة للمجلس على ضوء خبراتهم المهنية حسب متطلبات حوكمة الشركات. ويقوم بمراجعة دورية لتشكيله ولمشاركة الأعضاء ولعمل اللجان التابعة له.

ويخضع تعيين أعضاء المجلس لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. إن تصنيف عبارة عضو تنفيذي، عضو غير تنفيذي وعضو مستقل تم وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي. بدأت الدورة الحالية لمجلس الإدارة في شهر مارس 2020 وتنتهي في مارس 2023. ويتم انتخاب/تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

ويكون الانتخاب أو إعادة انتخاب العضو خلال الجمعية العامة بمباركة من المجلس وبناءً على توصية من لجنة التعيين والمزايا والحوكمة التابعة له بحيث يكون مدعوماً بمعلومات محددة مثل المؤهلات والسيرة الذاتية والمهنية والعضوية في مجالس إدارات أخرى.

أمين سر المجموعة

يقدم أمين سر المجموعة الدعم المهني والإداري للجمعية العمومية، والمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه، كما يقوم بمهام مسؤول حوكمة الشركات أيضاً. وفي هذا السياق يقوم أمين سر المجموعة بتقديم الدعم لعملية تقييم الأداء للمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه وحصول الأعضاء على المشورة المستقلة وغيرها من الأمور ذات الصلة، وكل ذلك على مستوى المجموعة. ويخضع تعيين أمين سر المجموعة لموافقة المجلس.

إن أمين سر المجموعة في بنك البحرين والكويت هو أحمد عبد القدوس أحمد الذي انضم إلى البنك في عام 2009. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة البحرين في عام 1996 حاز على شهادة في أمانة سر المجلس من جامعة جورج واشنطن، وقد حضر العديد من البرامج التدريبية المتقدمة في حوكمة الشركات في مملكة البحرين وفي الخارج ولديه أكثر من 25 عاماً من الخبرة في القطاع المالي.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

إن المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة، هي الموافقة على و متابعة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للبنك ومراقبة عملياته بما يتفق مع النظام القانوني والإطار الرقابي بشكل عام. وعلى المجلس التأكد من ملاءة النظام المالي والتشغيلي ونظم الرقابة الداخلية وكذلك التأكد من التطبيق الميداني لقواعد السلوك المؤسسية وميثاق العمل.

وتتوافر لدى مجلس الإدارة الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار في الأمور التي ترفع إليه للتيقن من أن توجيه الإدارة التنفيذية والسيطرة الكلية على عمليات البنك تقع ضمن نطاق اختصاصاته. ويشمل ذلك وضع الإستراتيجيات العامة والتخطيط، عمليات التقييم المؤسسي، استحواد الموجودات والتخارج منها، مصروفات رأس المال، الصلاحيات الفنية، وللمجلس تحديد أتعاب المدققين الخارجيين بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية ومراجعة البيانات المالية، عمليات التمويل والاقتراض بما يشمل خطة العمل السنوية والميزانية التقديرية، التأكد من الإلتزام بالتطبيق مع توجيهات الجهات الرقابية وكفاءة عمليات الرقابة الداخلية.

ويقوم المجلس باتخاذ القرار بشأن منح ومراجعة تفويض هذه الصلاحيات إلى اللجان المنبثقة عن المجلس وكذلك إلى الإدارة. ويمكن منح هذا التفويض لإقرار المصروفات، والموافقة على التسهيلات الائتمانية والإجراءات المؤسسية الأخرى. كما يمكن الموافقة على هذا التفويض والتصريح به بموجب العديد من سياسات البنك، وسوف تستند حدود الصلاحيات المحددة إلى المتطلبات التشغيلية للبنك.

وتقع الأمور المتعلقة بمصروفات رأس المال، والتنازل عن الموجودات، وعمليات الاستحواذ والدمج وبعض الاستثمارات الإستراتيجية، ضمن نطاق صلاحيات المجلس.

ويشغل كل عضو في المجلس منصبه لمدة ثلاث سنوات متتالية قابلة للتجديد وذلك بإعادة انتخابهم و/أو تعيينهم في دورة جديدة في اجتماع سنوي للجمعية العامة العادية. ويكون نصاب اجتماعات المجلس صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء بحيث يكون الرئيس و/أو نائبه من ضمنهم. وقد تم نشر دليل عمل مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للبنك.

المعاملات المصرفية التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

تتطلب معاملات إقراض أعضاء مجلس الإدارة وفق حدود معينة للإقراض موافقة المجلس. كما تتطلب التسهيلات الائتمانية والطلبات الاستثمارية التي تتجاوز مستويات محددة مسبقاً موافقة المجلس.

وبالمثل فإن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بأعضاء المجلس تتطلب موافقة المجلس.

المساعدة المهنية المستقلة

إن لدى البنك إجراءات مقرة من قبل مجلس الإدارة لمنح أعضاء المجلس حق الحصول على مشورة مهنية مستقلة تتعلق بشؤون البنك أو بمسؤولياتهم الفردية كأعضاء في مجلس الإدارة، ويخضع ذلك لموافقة المجلس.

البرنامج التعريفي لأعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على إطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بالأعمال، والصناعة المصرفية، والتطورات الرقابية والتشريعية، وأحدث التطورات التي من شأنها أن تؤثر على عمليات وأعمال البنك. ويوفر البنك مباشرة، بعد تعيين أي عضو جديد في مجلس الإدارة، برنامج تعريف رسمي، لمدة يوم عمل كامل. كما يتم ترتيب اجتماعات مع الإدارة التنفيذية ورؤساء الإدارات في البنك، حيث أن هذا الأمر سوف يؤدي إلى خلق فهم أفضل لبيئة العمل والأسواق التي يعمل بها البنك.

التطوير المهني لأعضاء مجلس الإدارة

يعتبر وجود برنامج مستمر للتوعية أمر ضروري وقد يتخذ أشكالاً مختلفة، من خلال توزيع المنشورات، وورش العمل والعروض التوضيحية أثناء اجتماعات المجلس وحضور المؤتمرات التي تشمل موضوعات حول عضوية مجالس الإدارات، والأعمال والصناعة المصرفية والتطورات الرقابية. وفقاً لدليل التدريب الصادر من مصرف البحرين المركزي على كل شخص محدد في الدليل (يشمل ذلك أعضاء مجلس الإدارة) إكمال 15 ساعة من التدريب المهني المستمر خلال كل عام. يرجى الاطلاع على البرامج التي أعدت لهذا الغرض خلال عام 2021 في الفقرة المخصصة للإفصاح عن البرامج التدريبية.

تقييم المجلس واللجان التابعة

يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتي سنوي. كما يقوم المجلس بإجراء مراجعة سنوية لدليل عمله ومدى فعاليته وتكوينه، والشروع في اتخاذ الخطوات المناسبة لأي تعديلات مطلوبة. كما يقوم المجلس كذلك بمراجعة التقييم الذاتي للسادة الأعضاء بشكل منفرد ولجان المجلس والنظر في أية توصيات مناسبة قد تبرز نتيجة لهذا التقييم، وتم نشر السياسة المعنية بذلك على الموقع الإلكتروني للبنك.

وكانت التوصيات الرئيسية المنبثقة عن عملية التقييم عن عام 2021 كما يلي:

- الاعتماد بشكل أكبر على التكنولوجيا والرقمنة لأعمال مجلس الإدارة و لجانه
- إعادة تشكيل اللجان بشكل دوري لاستفادة جميع السادة الأعضاء و اكتساب الخبرة في لجان أخرى
- النظر في عقد مزيد من الاجتماعات للجنة الأعضاء المستقلين
- النظر في تقليل المدة الزمنية للاجتماعات المجلس ليتم التركيز على القضايا ذات الأولوية
- تطوير نظام الاتصال المرئي

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

اعتمد البنك سياسة وافق عليها مجلس الإدارة لتطبيق مكافآت وتعويزات أعضاء مجلس الإدارة المختلفة عن مشاركتهم في أنشطة مجلس الإدارة ولجانه المؤقتة والدائمة. و للإطلاع على الأسس المقررة المتعلقة بتعويزات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة يرجى الرجوع لتقرير الأجور والمكافآت.

التغطية التأمينية

يقوم البنك بتوفير تغطية تأمينية لأعضاء مجلس الإدارة للحوادث الشخصية أثناء السفر في مهمات خاصة بالبنك. كما يوفر تغطية تأمينية للمسؤولية القانونية لأعضاء مجلس الإدارة.

سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة

لقد نفذ البنك سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة وتم تعيين مسؤولين عنها. إن هذه السياسة تغطي الحماية الكافية للموظفين الذين يقومون بتقديم تقارير بحسن نية عن تلك المخاطر. وتشرف على هذه السياسة لجنة التدقيق والإلتزام التابعة لمجلس الإدارة. وتم نشر سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك السياسة والإجراءات التنظيمية للتأكد من أن جميع الأشخاص الرئيسيين على علم مسبق وملتزمين بالمتطلبات القانونية والإدارية في ملكيتهم وتعاملاتهم في أسهم البنك، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من سوء استخدام المعلومات الجوهرية المتوافرة داخل البنك. والأشخاص الرئيسيون يشملون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفين في دوائر معينة والأشخاص الذين يخضعون لوصاية الأشخاص الرئيسيين أو يقعون تحت سيطرتهم. إن الرقابة العليا لتطبيق سياسة الأشخاص الرئيسيين تعهد إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وتم نشر سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين على الموقع الإلكتروني للبنك.

ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة

أقر مجلس الإدارة ميثاق العمل لكل من أعضائه، كما أقر ميثاق الشرف للإدارة التنفيذية وموظفي البنك. وتوضح تلك الوثائق مجالات تعارض المصالح ومقتضيات السرية ومسؤوليات المخولين بالتوقيع لكي يلتزموا باتباع أفضل الممارسات. إن المسؤولية العليا لمراقبة الميثاق تقع على عاتق مجلس الإدارة. وتم نشر نص ميثاق العمل على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة توظيف وتعيين الأقارب

ينتهج البنك سياسة محكمة تنظم توظيف وتعيين الأقارب سواء في البنك أو في شركاته التابعة والمملوكة بالكامل. وهي كما يلي:

1. يمنع البنك توظيف أقارب الموظفين من الدرجة الأولى والثانية، بينما يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى شريطة الحصول على موافقة الإدارة العليا وبعد التأكد من عدم وجود تضارب للمصالح.
2. يمنع توظيف أقارب الموظفين ممن هم في منصب مدير تنفيذي أول فما فوق لأقاربهم من الدرجة الأولى والثانية في الشركات التابعة للبنك والمملوكة بالكامل من دون الحصول على موافقة الرئيس التنفيذي.
3. على الرئيس التنفيذي الإفصاح لمجلس إدارة البنك وبصورة سنوية عن الموظفين الذين يعملون في المناصب الرقابية وأقاربهم الذين يعملون في المناصب المعتمدة وذلك حسب تصنيف مصرف البحرين المركزي سواء في البنك أو في شركاته التابعة.

تضارب المصالح

لدى البنك سياسات واضحة مبنية على القوانين واللوائح المحلية وأفضل الممارسات الدولية للتعامل مع القضايا التي تتعلق بتضارب المصالح. كما ينص ذلك في عقد عضوية المجلس الموقع بين عضو المجلس والبنك. وهذه السياسات منشورة على الموقع الإلكتروني للبنك وتراجع بشكل دوري أو كلما دعت الحاجة.

وإنه خلال اجتماعات مجلس الإدارة أو لجانه التابعة وأثناء مناقشة مواضيع ترتبط بمعاملات مصرفية أو استثمارية أو اية عمليات أخرى قد تكون فيها تضارب المصالح، يطلب من عضو المجلس مغادرة قاعة الاجتماع ولا ترسل إليه/اليتها اية مراسلات أو مستندات خاصة بالطلب.

وتتخذ القرارات من قبل مجلس الإدارة أو لجانه التابعة دون وجود العضو المعني وتسجل تلك المعاملات بهذا المعنى في محضر اجتماع المجلس أو لجانه.

بالإضافة إلى ذلك أنه من مسؤولية عضو المجلس ويتوجب عليه الإفصاح فوراً للمجلس بوجود تضارب في المصالح مرتبط بأنشطته والتزاماته مع جهات أخرى وبعدم المشاركة في النقاش والتصويت وهذه الإفصاحات تشمل الوثائق الخاصة بالعقود أو المعاملات المرتبطة بالعضو المعني.

وخلال عام 2021 ناقشت اللجنة التنفيذية عدداً من الطلبات الائتمانية والاستثمارية التي تتعلق بحسابات لبعض كبار المساهمين. كما ناقش المجلس بعض المشاريع التي تتعلق بشركة إيجيلا المحدودة لإدارة الأموال وهو مشروع مشترك مع شركة أصول وأيضاً عقدت عدد من اجتماعات المجلس لمناقشة الفرصة المتاحة للاستحواذ على بعض أصول شركة الإثمار الفاضلة وهي من كبار مساهمي البنك وفي كل هذه الحالات تم تطبيق هذه السياسة في جميعها دون استثناء.

البرامج التدريبية التي نظمت لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2021

- 1) مؤشرات المخاطر كوفيد19 بتاريخ 14 فبراير 2021
- 2) المصرفية المستدامة بتاريخ 14 فبراير 2021
- 3) تعزيز استخدام التكنولوجيا في أعمال مجلس الإدارة بتاريخ 24 يونيو 2021
- 4) استراتيجية الفروع بتاريخ 6 سبتمبر 2021
- 5) العملات الرقمية بتاريخ 4 أكتوبر 2021
- 6) ما بعد COVID 19 بتاريخ 3 نوفمبر 2021

عدد الساعات التدريبية التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة سواء عن طريق حضور الدورات التدريبية التي نظمها البنك أو بحضور دورات تدريبية أخرى.

أعضاء مجلس الإدارة	الساعات الإجمالية
مراد علي مراد	34
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	27
محمد عبدالرحمن حسين	19
هاني علي المسقطي	25
جاسم حسن علي زينل	15
الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة	15
إدريس مساعد أحمد	15
أشرف عدنان بسيسو	20
مشعل علي الحلو	19
ناصر خالد الراعي	19.5
نور نائل الجاسم	17
غنية محسن الدرازي	36

القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة

قام مجلس الإدارة بالتركيز على اتخاذ قرارات لتعزيز دور بنك البحرين والكويت في تبني ودعم قضايا الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. بدأ البنك في تنفيذ استراتيجية الإدارة الجديدة للاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عام 2021. لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى قسم استعراض الاستدامة - الجزء 1.

في عام 2022، سيواصل بنك البحرين والكويت تطوير استراتيجيته الخاصة بالاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لتلبية الاحتياجات المجتمعية الملحة وتقديم الدعم الشامل لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق المزيد من فرص العمل وتعزيز خدمات العملاء ودعم وتطوير موظفينا وتطبيق بروتوكولات حوكمة الشركات ذات الصلة.

كما قام بنك البحرين والكويت بمواءمة أولوياته بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة 2030 لبناء اقتصاد قوي ومجتمع مفعم بالحماس والحيوية. كذلك قام البنك بمواءمة أولوياته مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، وهي مجموعة من 17 مجالاً تقودها الأمم المتحدة للقضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة والتصدي لتغير المناخ.

الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة التعيينات الخارجية لأعضاء مجلس الإدارة

مراد علي مراد		
مملكة البحرين	الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين	لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة - الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	رئيس اللجنة
مملكة البحرين	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	نائب رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين	لجنة التدقيق والمخاطر - معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	رئيس اللجنة
مملكة البحرين	شركة الجنبية المحدودة ذ.م.م. (شركة عائلية)	رئيس مجلس الإدارة

الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة		
مملكة البحرين	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	الرئيس التنفيذي
مملكة البحرين	شركة الأوراق المالية والأستثمار (سيكو) ش.م.ب. (مقفلة)	رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين	شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية ش.م.ب.	رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين	المجلس الأعلى للشباب والرياضة	عضو مجلس الإدارة

محمد عبدالرحمن حسين		
مملكة البحرين	بنك الإسكان	نائب الرئيس ورئيس اللجنة التنفيذية
مملكة البحرين	شركة علي ومحمد يتيم ذ.م.م.	عضو مجلس إدارة مستقل

هاني علي المسقطي		
مملكة البحرين	شركة كاش منجمنت ماترس	المؤسس المشارك والشريك الإداري
المملكة المتحدة	شركة بلو سولوشين ليمتد	عضو مجلس الإدارة

جاسم حسن علي زينل		
دولة الكويت	مجموعة أركان المالية للتمويل والاستثمار	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
مملكة البحرين	بنك ادكس ش.م.ب.	رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
دولة الكويت	بنك الكويت الدولي	عضو مجلس الإدارة
الولايات المتحدة الأمريكية	شركة ميامي الدولية للأوراق المالية	عضو مجلس الإدارة

الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة		
مملكة البحرين	ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء	مستشار
مملكة البحرين	برنامج صاحب السمو الملكي ولي العهد للمنح الدراسية العالمية	عضو مجلس الإدارة
مملكة البحرين	وقف عيسى بن سلمان التعليمي الخيري	عضو مجلس الإدارة
مملكة البحرين	النخيل كايبتال ذ.م.م.	عضو مجلس الإدارة
جمهورية لبنان	مؤسسة الفكر العربي	عضو مجلس الإدارة
مملكة البحرين	جمعية البحرين للمتداولين في الاسواق المالية	رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين	بنك البحرين والشرق الأوسط	رئيس مجلس الإدارة

إدريس مساعد أحمد		
دولة الكويت	الهيئة العامة للاستثمار	مدير دائرة الأسهم الأوروبية قطاع الأوراق المالية

أشرف عدنان بسيسو		
مملكة البحرين	شركة مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب. مقفلة	الرئيس التنفيذي للمجموعة
المملكة الأردنية الهاشمية	شركة سوليدرتي الأولى للتأمين م.ع.م.	رئيس مجلس الإدارة
مملكة البحرين	شركة سوليدرتي البحرين ش.م.ب.	نائب رئيس مجلس الإدارة
المملكة العربية السعودية	شركة الجزيرة تكافل تعاوني	عضو مجلس الإدارة
مملكة البحرين	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	عضو مجلس الإدارة
مملكة البحرين	الشركة المتحدة للتأمين ش.م.ب. مقفلة	عضو مجلس الإدارة

مشعل علي الحلو		
مملكة البحرين	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	عضو مجلس الإدارة
مملكة البحرين	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	عضو مجلس الإدارة
مملكة البحرين	مجموعة أركابيتا	مدير إداري
مملكة البحرين	جمعية التكنولوجيا والأعمال	رئيس مجلس الإدارة

ناصر خالد الراعي		
مملكة البحرين	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	رئيس التدقيق الداخلي

نور نائل الجاسم		
دولة الكويت	الهيئة العامة للاستثمار	مدير استثمار

تقرير حوكمة الشركات تتمه

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة حتى 31 ديسمبر 2021 كالتالي:

اسم العضو	فئة الأسهم	31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021
مراد علي مراد	عادية	1,415,843	1,557,427
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	عادية	6,352	6,987
جاسم حسن علي زينل	عادية	278,550	306,405
محمد عبدالرحمن حسين	عادية	187,322	206,054
الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة	عادية	145,242	159,766
أشرف عدنان بسيسو	عادية	44,004	-

الأطراف ذات العلاقة بمجلس الإدارة

يوجد لدى البنك نظام للموافقة على المعاملات التي تشمل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة، وتتطلب المعاملات التي تتم من قبل الأطراف ذات العلاقة الحصول على موافقة مجلس الإدارة.

1. شركة الجنبية ذ.م.م وتملك 1,404,641 سهماً من أسهم البنك (وهي شركة عائلية مملوكة من السيد مراد علي وأفراد أسرته) تابعة لرئيس مجلس الإدارة.

طبيعة ومدى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

لا يوجد.

العقود والقروض المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة

اسم العضو	صلة العلاقة بالعضو	الغرض من القرض	مبلغ القرض	سعر الفائدة	شروط الفائدة المدفوعة	سداد أصل القرض	الضمان
مراد علي مراد	رئيس مجلس الإدارة	استخدام شخصي	400,000 دينار بحريني	1% أعلى من فائدة الوديعة الثابتة	حسب الطلب	حسب الطلب	100% ضمان نقدي
جاسم حسن علي زينل	عضو مجلس الإدارة	استخدام شخصي	66,000 دولار أمريكي 115,000 دينار بحريني	LIBOR + 3% BIBOR + 3%	حسب الطلب	حسب الطلب	اسهم بقيمة 42 الف دينار بحريني و وديعة بقيمة 3,000 دينار بحريني (32% تغطية)

لملاحظة: 1. المبلغ المقترض الإفصاح عنه لهذا الغرض هو ما يفوق 100,000 دينار بحريني.

2. لدى عشر أعضاء بطاقات ائتمانية (كريدت كارد) بحد ائتماني إجمالي 179,500/- دينار بحريني ومبلغ متبقي 43,939.895 دينار بحريني بنهاية ديسمبر 2021.

وفقاً لدليل عمل مجلس الإدارة، فإن صغار المساهمين يعتمدون في تمثيلهم على الأعضاء المستقلين.

لهذا الغرض يسبق اجتماعات مجلس الإدارة اجتماع للأعضاء المستقلين، ما لم يقرروا أنه لا توجد قضايا للمناقشة.

إن جدول أعمال الاجتماع هو نفس جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة. خلال هذه الاجتماعات يقدم الأعضاء المستقلين آرائهم حول قضايا معينة وخاصة القضايا المتعلقة بصغار المساهمين. إن ملخص هذه الاجتماعات يتم تسجيلها من قبل أمين سر مجلس الإدارة بالمشاركة مع أعضاء المجلس المستقلين وهناك لجنة تابعة للمجلس تتكون من الأعضاء المستقلين.

تداول أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك خلال عام 2021

حسب الجدول "ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة" أعلاه.

اجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور

يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس (أو نائبه عند غياب الرئيس) أو من عضوين على الأقل، ويجتمع أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للبنك. ويكون نصابه صحيحاً في حالة حضور أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس.

اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

منذ عام 2012، بدأ مجلس الإدارة بعقد اجتماعات منفصلة لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين.

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

خلال عام 2021، عقد المجلس تسعة اجتماعات عقدت في مملكة البحرين، حيث كان الحضور لاجتماعات المجلس بالشكل التالي: الرموز: ⊙ حضر الاجتماع ○ لم يتمكن من حضور الاجتماع ⊕ لم يكن عضواً في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة ⊖ لم يدعى للاجتماع لتضارب المصالح.

اجتماعات المجلس خلال 2021

الأعضاء	الاجتماعات الربعية سنوية				الاجتماعات الأخرى				
	15 فبراير	26 إبريل	27 يوليو	27 أكتوبر	24 مارس	13 يونيو	28 يوليو	30 نوفمبر	2 ديسمبر
مراد علي مراد	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
محمد عبدالرحمن حسين	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
هانتي علي المسقطي	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
جاسم حسن علي زينل	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
إدريس مساعد أحمد	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
أشرف عدنان بسيسو	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
مشعل علي الحلو	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
ناصر خالد الراعي	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
يوسف صالح خلف	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
مروان محمد الصالح	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
غنية محسن الدرزي	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
نور نائل الجاسم	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙

المواضيع الرئيسية التي ناقشها المجلس خلال عام 2021

(المواضيع التي تدرج تحت نطاق عمل لجان المجلس مرفوعة بتوصية من قبلها لموافقة المجلس)

المواضيع	تاريخ الاجتماع
1. دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد ونص إعلان التوصية بتوزيع أرباح 2. تقرير حوكمة الشركات 3. تقرير عن السيولة لدى البنك 4. تقرير أداء الاستثمار 5. النتائج المالية والتوزيعات عن عام 2020 6. تعيين مراقبين لحسابات البنك للسنة المالية 2021 7. التقرير السنوي لنشاط البنك في مكافحة غسل الأموال لعام 2020 8. خطة التعاقب الإداري 9. مراجعة سياسات إدارة المخاطر 10. تقرير استراتيجية التحول الرقمي 11. تقرير استمرارية الأعمال 12. اختبار الامتثال بمتطلبات دليل المسيطرون لمصرف البحرين المركزي	15 فبراير 2021
1. تشكيل رئاسة مجلس الإدارة وتشكيل لجانه التابعة 2. مناقشة المقترحات باحتفالية مرور 50 عاما 3. تطوير عملية تقديم الدورات التدريبية للمجلس 4. نتائج تقييم مجلس الإدارة وعضء المجلس واللجان التابعة للمجلس	24 مارس 2021
1. النتائج المالية للربع الأول من 2021 2. مراجعة دليل عمل مجلس الإدارة 3. المخاطر السيبرانية 4. استراتيجية الاستثمار 5. مراجعة سياسات إدارة المخاطر 6. تطوير وحدة علاقات المستثمرين 7. الدورة الاستراتيجية للأعوام 2022-2024 8. فروع البنك الخارجية 9. تقرير عن محفظة الاستثمار	26 أبريل 2021
1. مشروع الاستحواذ على مصرف إسلامي	13 يونيو 2021
1. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي للربع الثاني من عام 2021 2. تقييم استقلالية أعضاء المجلس 3. متابعة مشروع التحول الرقمي 4. استراتيجية الاستثمار 5. تقرير عن السيولة لدى البنك 6. مراجعة سياسات إدارة المخاطر	27 يوليو 2021
1. مناقشة ما تحقق من الدورة الاستراتيجية الحالية المنتهية في 2021/1/31 والتوجهات العامة للاستراتيجية المقبلة للفترة من الأعوام 2022-2024.	28 يوليو 2021
1. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي للربع الثالث من عام 2021 2. تقرير عن السيولة لدى البنك 3. مراجعة سياسات إدارة المخاطر 4. المراجعة الدورية لسياسة الموارد البشرية والتعديلات المقترحة عليها 5. إقرار خطة لتطوير المهارات الوطنية لفرع البنك بالكويت	27 أكتوبر 2021
1. استراتيجية البنك للأعوام 2022-2024	30 نوفمبر 2021
1. أداء فروع البنك بجمهورية الهند 2. متابعة مشروع التحول الرقمي 3. متابعة المواضيع التي نوقشت في اجتماع الاستراتيجية 4. ميزانية البنك التقديرية لعام 2022	2 ديسمبر 2021

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

كذلك يزود أعضاء المجلس بنسخ من محاضر اجتماعات هذه اللجان التزاماً بتعليمات الجهة الرقابية، خلال عام 2021 رفعت اللجنة المؤقتة التي أنشأها المجلس لدراسة فرصة متاحة للاستحواذ توصيتها للمجلس.

وقد تم نشر النص الكامل لشروط المرجعية الخاصة باللجان التابعة لمجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والالتزام، لجنة التعيين والمزايا والحوكمة ولجنة المخاطر ولجنة الأعضاء المستقلين) على الموقع الإلكتروني للبنك.

يتم تشكيل اللجان وتعيين أعضائها من قبل مجلس الإدارة كل سنة بعد اجتماع الجمعية العامة السنوي، وتعتبر اللجان المتفرعة من المجلس حلقات وصل بين إدارة البنك التنفيذية والمجلس. والغرض من إنشاء هذه اللجان مساعدة مجلس الإدارة في تسيير أعمال البنك، وذلك بدراسة العديد من الأمور التي تقدم للمجلس من الإدارة ورفع توصياتها للمجلس فيما يخص ذلك.

ويحق للمجلس تشكيل لجان مؤقتة لمهام محددة من وقت لآخر وحسبما تستدعي الحاجة، وينتهي عمل هذه اللجان بمجرد انتهاء المهمة المناطة بكل منها.

تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة، مهامها ومسؤولياتها

اللجنة التنفيذية

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
<p>محمد عبد الرحمن حسين رئيس اللجنة (مستقل)</p> <p>الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة نائب رئيس اللجنة</p> <p>أشرف عدنان بسيسو عضو</p> <p>مشعل علي الحلو عضو</p> <p>نور نائل الجاسم عضو</p>	<ul style="list-style-type: none"> يعين مجلس الإدارة خمسة أعضاء للجنة على الأقل لدورة سنة واحدة الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً ثماني اجتماعات (تم فعلياً عقد إثني عشر اجتماعاً في سنة 2021) يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع تعقده بعد تعيين الأعضاء يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجان 	<p>المراجعة والموافقة على المواضيع التي ترفع لمجلس الإدارة مثل خطط العمل، والهبات، والقروض/ طلبات الاستثمار وغيرها من المقترحات في غضون سلطتها ومراجعة دورية لإنجازات البنك</p>

لجنة التدقيق والالتزام

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
<p>مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل)</p> <p>جاسم حسن علي زينل نائب رئيس اللجنة (مستقل)</p> <p>الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة عضو (مستقل)</p> <p>إدريس مساعد أحمد عضو</p>	<ul style="list-style-type: none"> يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة التدقيق بعدد لا يقل عن أربعة أعضاء لمدة سنة واحدة ينتخب الرئيس من قبل أعضاء اللجنة، على أن يكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين وذلك في أول اجتماع يعقد بعد تعيين الأعضاء. ويجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة مستقلين أيضاً الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربعة اجتماعات (تم فعلياً عقد أربع اجتماعات في سنة 2021) يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة. الحضور بالنيابة غير مسموح به يجب أن يكون الرئيس أو نائب الرئيس متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجان مراجعة فعالية نظام البنك لرصد ومتابعة الالتزام بالقوانين والمتطلبات الرقابية ذات الصلة والتدابير التي اتخذتها الإدارة 	<p>تراجع اللجنة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي وتأخذ في الاعتبار الملاحظات الرئيسية المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي ورد الإدارة عليها وتحرص على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، تراقب اللجنة نشاط تعاملات تداول الأشخاص الرئيسيين بهدف تجنب أي سوء استخدام للمعلومات الجوهرية المتوافرة لدى الأشخاص الرئيسيين</p>

لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
<p>مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل)</p> <p>الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة نائب رئيس اللجنة (مستقل)</p> <p>إدريس مساعد أحمد عضو</p> <p>محمد عبد الرحمن حسين عضو (مستقل)</p>	<ul style="list-style-type: none"> يعين مجلس الإدارة أعضاء للجنة التعيين والمزايا والحوكمة بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة سنة واحدة ويجب أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً وغالبية أعضائها مستقلين أيضاً تقوم اللجنة بانتخاب الرئيس/نائب الرئيس في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء يجب ألا يقل عدد اجتماعات اللجنة عن اجتماعين سنوياً، (تم فعلياً عقد أربع اجتماعات في سنة 2021) يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجان 	<p>تقييم وتقديم المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن جميع الأمور المرتبطة بتعيين ومزايا أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كذلك التأكد من وتعزيز الممارسات السليمة لحوكمة الشركات التي تتفق مع ميثاق حوكمة الشركات في مملكة البحرين ومتطلبات الجهة الرقابية وأيضاً أفضل الممارسات العالمية في مجال حوكمة الشركات وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة على النمو المناسب</p>

لجنة المخاطر

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
<p>جاسم حسن علي زينل رئيس اللجنة (مستقل)</p> <p>هاني علي المسقطي نائب رئيس اللجنة</p> <p>ناصر خالد الراعي عضو</p> <p>غنية محسن الدرازي عضو (مستقل)</p> <p>الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة عضو (مستقل)</p>	<ul style="list-style-type: none"> يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة المخاطر بعدد لا يقل عن أربعة أعضاء لمدة سنة واحدة يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربع اجتماعات (تم فعلياً عقد أربع اجتماعات في سنة 2021) يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة ولجانته 	<p>مراجعة سياسات المخاطر، والتوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. أيضاً، دراسة ورصد قضايا المخاطر المتعلقة بأعمال البنك وعملياته وتوجيه الإدارة بشكل مناسب</p>

لجنة الأعضاء المستقلين

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
<p>مراد علي مراد رئيس مجلس الإدارة (مستقل)</p> <p>جاسم حسن علي زينل عضو (مستقل)</p> <p>الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة عضو (مستقل)</p> <p>محمد عبدالرحمن حسين عضو (مستقل)</p> <p>غنية محسن الدرازي عضو (مستقل)</p>	<ul style="list-style-type: none"> تتألف اللجنة من أعضاء المجلس المستقلين تجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة على الأقل يحضر الاجتماع الأعضاء المستقلون وأمين سر المجموعة فقط الحضور يجب أن يتم بشكل شخصي تناقش اللجنة المواضيع المطروحة على المجلس ضمن اختصاصها 	<p>تقديم الآراء المستقلة حول قضايا معينة وخاصة القضايا المتعلقة بصغار المساهمين</p>

ملاحظة: النص الكامل لشروط مرجعية اللجان التابعة للمجلس منشورة على الموقع الإلكتروني للبنك www.bbkonline.com

اجتماعات اللجان وسجل الحضور

الرموز: ⊙ حضر الاجتماع ○ لم يتمكن من حضور الاجتماع ⊕ لم يكن عضواً في اللجنة خلال الفترة المذكورة ⊖ لم يحضر الاجتماع لتفادي تضارب المصالح

اجتماعات اللجنة التنفيذية 2021

الأعضاء	10 يناير	8 فبراير	7 مارس	20 إبريل	3 مايو	30 مايو	15 يوليو	15 أغسطس	5 سبتمبر	25 أكتوبر	12 نوفمبر	28 نوفمبر
محمد عبدالرحمن حسين	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
أشرف عدنان بسيسو	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
مشعل علي الحلو	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙
نور نائل الجاسم	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙	⊙

اجتماعات لجنة التدقيق والالتزام 2021

الأعضاء	7 فبراير	19 إبريل	18 يوليو	20 أكتوبر
مراد علي مراد	⊙	⊙	⊙	⊙
جاسم حسن علي زينل	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	⊙	⊙	⊙	⊙
إدريس مساعد أحمد	⊙	⊙	⊙	⊙

اجتماعات لجنة التعيين والمزايا والحوكمة 2021

الأعضاء	7 فبراير	28 فبراير	12 سبتمبر*	21 أكتوبر
مراد علي مراد	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	⊙	⊙	⊙	⊙
محمد عبدالرحمن حسين	⊙	⊙	⊙	⊙
إدريس مساعد أحمد	⊙	⊙	⊙	⊙

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة المخاطر 2021

الأعضاء	8 فبراير	19 إبريل	18 يوليو	20 أكتوبر
هاني علي المسقطي	⊙	⊙	⊙	⊙
جاسم حسن علي زينل	⊙	⊙	⊙	⊙
ناصر خالد الراعي	⊙	⊙	⊙	⊙
غنية محسن الدرازي	⊙	⊙	⊙	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	⊙*	⊙*	⊙*	⊙

* لم يكن عضواً في اللجنة خلال الفترة

اجتماعات لجنة الأعضاء المستقلين 2021

الأعضاء	15 فبراير
مراد علي مراد	⊙
جاسم حسن علي زينل	⊙
الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة	⊙
محمد عبدالرحمن حسين	⊙
غنية محسن الدرازي	⊙

اجتماعات أخرى

حضر السيد مراد علي مراد، رئيس مجلس الإدارة للاجتماع الدوري مع المسؤولين بمصرف البحرين المركزي بتاريخ 8 سبتمبر 2021.

الإفصاحات الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية

منذ عام 2016 والبنك قد شكل هيئة الرقابة الشرعية، حيث أن البنك يقوم بإجراء بعض أعماله وفقاً للشريعة الإسلامية وشكلت هذه الهيئة لضمان توافق هذه الأعمال مع الأحكام الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية. وقد وافق مجلس إدارة البنك على لائحة عمل هذه الهيئة حسب متطلبات الجهة الرقابية، كما وافقت الجمعية العامة في اجتماعها السنوي بتاريخ 24 مارس 2020 على تشكيل اللجنة وعلى الأسماء المقترحة للعضوية بها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وأعضاء الهيئة واجتماعاتها خلال العام كالتالي:

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية 2021

الأعضاء	3 مارس	4 أغسطس	12 ديسمبر
فضيلة الشيخ /د. أسامة بحر – رئيس اللجنة	⊙	⊙	⊙
فضيلة الشيخ / عبدالناصر آل محمود – عضو اللجنة	⊙	⊙	⊙
فضيلة الشيخ /د. عادل المرزوقي – عضو اللجنة	⊙	⊙	⊙

الامتثال ومكافحة غسل الأموال

يُعد الامتثال للمتطلبات التنظيمية والقانونية عملية متواصلة. ويعي البنك مسؤولياته فيما يتعلق بمراقبة جميع الأحكام التنظيمية والرقابية وأفضل الممارسات الدولية في عمله. أنشأ البنك وحدة امتثال مستقلة تماشياً مع إرشادات لجنة بازل وقوانين مصرف البحرين المركزي. تتكون وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال في بنك البحرين والكويت من أربعة وظائف أساسية، بما في ذلك: (أ) مكافحة الجرائم المالية والاقتصادية؛ (ب) مكافحة الاحتيال؛ و(ج) الامتثال التنظيمي والرقابي والاستشارة؛ وينضوي تحته فريق حماية خصوصية البيانات؛ و(د) ضمان الامتثال. تؤدي هذه الوحدة واجباتها ومسئولياتها وفقاً للخطة السنوية القائمة على المخاطر المعتمدة من قبل لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. وتُعد وظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وظيفة مستقلة عن وظائف البنك الأخرى، وتتمتع بأهمية وسلطة كافيتين وترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة.

تعمل وظيفة الامتثال ومكافحة غسل الأموال كنقطة محورية للامتثال التنظيمي للبنك وتعمل على تبني مبادئ الامتثال الأخرى لأفضل الممارسات. ويسعى البنك باستمرار للارتقاء بمستوى الامتثال في جميع أنشطته. وتتمثل فلسفة الشركة المعتمدة في البنك فيما يلي: "سيواصل بنك البحرين والكويت سعيه نحو تعزيز القيمة للمساهمين وحماية مصالحهم والدفاع عن حقوقهم عبر السعي لتحقيق التفوق للشركة"، بالإضافة إلى مجالات حوكمة الشركات ومعايير الإفصاح وتداول المطلعين/الأشخاص الرئيسيين وتضارب المصالح والالتزام بأفضل الممارسات.

اعتباراً من عام 2014، طبق بنك البحرين والكويت نظام امتثال آلي لمراقبة وإدارة المتطلبات التنظيمية عبر البنك. ويُسهّل هذا النظام عمليات الإبلاغ الفوري عن أي مخاوف تتعلق بعملية الامتثال أو حالات عدم الامتثال عند حدوثها، فضلاً عن مراقبة حالات الامتثال لمتطلبات قواعد مصرف البحرين المركزي حسبما ينطبق على بنك البحرين والكويت.

قام البنك بتطبيق نظام آلي لرصد ومراقبة المعاملات قائم على المخاطر بما يتماشى مع أنظمة مصرف البحرين المركزي الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تم تحديث نظام مكافحة غسل الأموال الآلي الخاص بالبنك في سبتمبر 2018. كما تم إدخال المزيد من التحسينات في نظام مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك التحسينات المتعلقة بنموذج تقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال المعمول به وتحليل السلوك/الاتجاه لتسهيل التعرف على مخاطر الجرائم المالية بشكل أكثر فعالية.

كما يلتزم البنك بمكافحة غسل الأموال، وتحقيقاً لهذه الغرض، يقوم بتنفيذ جميع "لوائح منع غسل الأموال" كما هو منصوص عليه في نموذج الجرائم المالية في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي والتوجيهات الأخرى الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. تتوافق هذه اللوائح والإرشادات مع توصيات فريق العمل المالي (FATF) المنقحة، وتوصيات "العناية الواجبة تجاه العملاء للبنوك" الصادرة عن لجنة بازل وأفضل الممارسات الدولية.

للبنك برنامج موثق لمكافحة غسل الأموال، بما في ذلك برامج تدريب توعوية دورية للموظفين، وحفظ السجلات، وتعيين مسئول الإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO). ويتم تحديث سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال بصفة سنوية وتمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة في أكتوبر 2021.

يتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال الخاصة بالبنك بانتظام من قبل مدققين داخليين يقدمون تقاريرهم إلى لجنة التدقيق والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. كما يُجري مصرف البحرين المركزي عمليات تفتيش دورية لبيان مدى التزام البنك بلوائح مكافحة غسل الأموال، واختتم آخر فحص له لمتابعة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في يونيو 2020، وتم تقديم تقرير تقييم المتابعة إلى الجهة الرقابية في سبتمبر 2021. وبالإضافة إلى ما سبق، تتم مراجعة إجراءات البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال من قبل مدققين خارجيين مستقلين سنوياً. وتم إصدار تقارير التدقيق الخارجي للمجموعة وتقديمها إلى مصرف البحرين المركزي في سبتمبر 2021، وتضمنت تدقيقاً لبنك البحرين والكويت وفروعه التابعة والخارجية.

علاوة على ذلك - وبصفته بنك محلي مهم ذو أهمية وطنية، يخضع بنك البحرين والكويت لعمليات تفتيش سنوية من قبل مصرف البحرين المركزي، وكان آخرها في مايو 2021.

وفي عام 2021، نجح بنك البحرين والكويت في تنفيذ أنظمة رصد ومراقبة الاحتيال لفحص مدفوعات العملاء ومعاملات البطاقات بهدف حماية العملاء بشكل استباقي وفعال من الاحتيال. تم إنشاء فريق رصد ومراقبة الاحتيال على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لرصد أية شكوك حول الاحتيال والتعامل معها على الفور.

قامت الفروع الخارجية في الهند والكويت والشركة التابعة، كريدي مكس، بتعيين وظائف الامتثال ومسئول الإبلاغ عن غسل الأموال لضمان تنفيذ المتطلبات التنظيمية المعمول بها.

استراتيجية الإفصاح والتواصل

يتبع البنك سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطته وأعماله لجميع مساهميه والأطراف ذات العلاقة واعتمد سياسة الإفصاح والتواصل المنسجمة مع متطلبات اتفاقية بازل 2، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعاً سنوياً يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية والمدققين، لاستعراض النتائج المالية والرد على أسئلة واستفسارات السادة المساهمين.

كما يتم الإعلان وتوفير المعلومات عن أية مستجدات من خلال موقع البنك الإلكتروني - www.bbkonline.com - أو عبر وسائل النشر الأخرى. كذلك يقوم البنك بنشر تقاريره السنوية والنتائج المالية للسنوات الثلاث الأخيرة، وأيضاً تقرير حوكمة الشركات، إطار عمل حوكمة - الشركات، سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، دليل عمل مجلس الإدارة، ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة، سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين وشروط مرجعية اللجان التابعة لمجلس الإدارة. وبإمكان المساهمين تعيينة الاستمارة الإلكترونية الموجودة على موقع البنك الإلكتروني لتوجيه أية استفسارات قد تكون لديهم.

كما أوجد البنك موقعاً إلكترونياً داخلياً للتواصل مع الموظفين في الأمور والشؤون الإدارية والأمور العامة، وتبادل المعلومات ذات الاهتمام المشترك..